S/2022/858

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2022
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 14 تموز/يوليه 2022 (S/2022/556)، بما في ذلك عن أحكام القرار 2650 (2022). ولم ينفّذ الطرفان بعد كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، تبادل كل من لبنان وإسرائيل رسالتين منفصلتين مع الولايات المتحدة الأمريكية، أشارا فيهما إلى موافقتهما على الشروط المتعلقة بإقامة حدود بحرية دائمة بينهما. ولم يُحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات القوة المؤقتة

2 - استمرت بعض التوترات في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). ولاحظت القوة المؤقتة قنابل مضيئة، أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي، ردا على ما زعم أنه أنشطة مشبوهة، وقد سقطت تلك القنابل المضيئة شمال الخط الأزرق بالقرب من شبعا في 21 آب/أغسطس وبالقرب من قرية الغجر في 6 أيلول/سبتمبر و 23 تشرين الأول/أكتوبر (كلاهما في القطاع الشرقي). وفي 22 آب/أغسطس، اكتشفت القوة المؤقتة قذيفة هاون أُطلقت من موقع يوجد شمال شبعا وسقطت داخل لبنان. وأرسلت القوة المؤقتة دوريات جوية ودوريات راكبة إلى موقع الإطلاق المشتبه فيه. وقام ستة أفراد، كان ثلاثة منهم يحملون بنادق هجومية، بإيقاف إحدى الدوريات الراكبة وأشاروا إليها بمغادرة المنطقة. وفي وقت لاحق، وبالتنسيق مع الجيش اللبناني، زارت القوة المؤقتة نقطة الارتطام المشتبه فيها، ولكنها لم تعثر على بقايا قذيفة هاون. وتعتمد زيارة القوة المؤقتة إلى موقع الإطلاق المشتبه فيه على تيسير الجيش اللبناني لهذه الزيارة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ولاحظت القوة المؤقتة قيام أفراد برشق السياج التقني الإسرائيلي بالحجارة في العديد من المناسبات، ولا سيما بالقرب من قبر الشيخ عباد في بلدة حولا، وفي ميس الجبل (كلاهما في القطاع الشرقي)، وفي بلدة البستان (القطاع الغربي). وصوّب أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم على أفراد اقتربوا من الخط الأزرق في ما لا يقل عن 14 مناسبة، وأطلقوا أعيرة نارية في الهواء في ما لا يقل عن 13 مناسبة في بلدة حولا وشبعا. ووقعت أخطر حادثة من هذا القبيل في بلدة حولا في 28 آب/أغسطس، عندما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي حوالي 30 طلقة في الهواء وأطلق قنبلتين من الغاز المسيل للدموع وثلاث قنابل دخان بعد أن اقترب أفراد من الخط الأزرق. وسقطت قنبلتان من قنابل الدخان في موقع قريب من مواقع القوة المؤقتة. وقد فتحت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادثة. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي قنبلتين صوتيتين سقطتا شمال الخط الأزرق في بلدة حولا. واستمرت أيضا حالات تصويب الأسلحة عبر الخط الأزرق، مما استوجب تدخل القوة المؤقتة بين الطرفين في 18 أيلول/سبتمبر في قرية المجيدية (القطاع الشرقي). وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي أربع قنابل مضيئة، سقطت اثنتان منها شمال الخط الأزرق بالقرب من بلدة حولا.

4 - وفي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أغلقت القوة المؤقتة تحقيقاتها في أربع حوادث جرت الإشارة إليها في التقرير السابق (S/2022/556) تشمل ما يلي: قذيفة مضيئة أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق وسقطت في لبنان في 14 نيسان/أبريل؛ وصاروخ أطلقته أطراف مجهولة من لبنان وسقط في إسرائيل في 25 نيسان/أبريل، وطلقة مدفعية غير مباشرة أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي ردا على ذلك؛ وقذائف مضيئة أُطلقت من إسرائيل عبر الخط الأزرق في 17 أيار/مايو؛ وطائرة غير مأهولة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي عُثر عليها بالقرب من رميش (القطاع الغربي) في 26 أيار/مايو. وتم إطلاع الطرفين على نتائج التحقيقات. وفي 31 آب/أغسطس و 5 أيلول/سبتمبر، يسّرت المديرية العامة للأمن العام اللبناني إعادة المعدات المستولى عليها من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة خلال الحوادث التي وقعت في عامي 2021 و 2022.

5 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي بناء جداره الخراساني على شكل حرف T جنوب الخط الأزرق، من شلومي إلى حنيتا ومن زاريت إلى بيرانيت (انظر S/2022/556، الفقرة 7). ولا يزال بناء الجدار، الذي بلغ طوله 7,9 كيلومترات، خارج "المناطق المحمية" اللبنانية شمال شلومي وشرق علما الشعب وحنيتا.

6 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت القوة المؤقتة 207 انتهاكات للمجال الجوي بلغ مجموع ساعات التحليق في الأجواء اللبنانية خلالها 257 ساعة وست دقائق. واستُعملت طائرات غير مأهولة في نحو 96,7 في المائة من تلك الانتهاكات. وفي 18 تموز/يوليه، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أسقط طائرة غير مأهولة جنوب الخط الأزرق. ولم تعاين القوة المؤقتة تلك الحادثة.

7 - وفي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، رصدت القوة المؤقتة 432 خرقا بريا من جانب مدنيين لبنانيين عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، من بينها 290 خرقا من جانب رعاة ومزارعين، و 8 خروقات من جانب أفراد بالقرب من بئر شعيب القريبة من بليدا. وعبر جنود من الجيش اللبناني الخط الأزرق في بلدة حولا يومي 9 و 10 آب/أغسطس أثناء رصد الأشغال التمهيدية التي كان جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم بها جنوب الخط الأزرق. وعبر جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق في بسطرة

وكفرشوبا (كلاهما في القطاع الشرقي) وعيتا الشعب (القطاع الغربي) يومي 13 و 30 آب/أغسطس وفي 21 أيلول/سبتمبر أثناء إجراء دوريات. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه اعتقل فردا عبَر الخط الأزرق بالقرب من بلدة حولا في 26 تموز/يوليه وفردين آخرين في 29 أيلول/سبتمبر. وأُفرج عن الأفراد الثلاثة جميعا في غضون يومين.

8 - ويشكل احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006). وبينما رحبت الحكومة اللبنانية بمقترح القوة المؤقتة المقدّم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة في الجزء الشمالي من قرية غجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، فإن حكومة إسرائيل لم تردّ على المقترح بعدُ. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي أشغال الطرق في المنطقة (انظر S/2022/556، الفقرة 6). وطلبت القوة المؤقتة من جيش الدفاع الإسرائيلي وضع حد لهذه الأشغال.

9 - ومن أجل المساعدة على الحفاظ على خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من الأفراد المسلحين غير المأذون لهم ومن الأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في تنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، بنقاط تفتيش دائمة يبلغ عددها 16 نقطة، وبنقاط تفتيش مؤقتة بلغ متوسط عددها 124 نقطة كل شهر، وأجرت 316 عملية لمكافحة إطلاق الصواريخ. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحفاظ على متوسط النسبة المئوية لمجموع العمليات التي يمكن تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني في حدود 19,8 في المائة.

10 - ولاحظت القوة المؤقتة وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عملياتها في 196 مناسبة، بما في ذلك مسدسات لوحظ وجودها في أربع مناسبات وأسلحة هجومية لوحظ وجودها في ثلاث مناسبات. ولاحظت القوة المؤقتة أيضا أفرادا يحملون بنادق هجومية في ميادين للرماية في زبقين (القطاع الغربي) والقنطرة (القطاع الشرقي) في 15 مناسبة (انظر S/2022/556، الفقرة 10). ولاحظت القوة المؤقتة كذلك تحسينا تدريجيا للمرافق وإقامة هياكل دائمة في ميادين الرماية المذكورة. ولم تلاحظ أي أسلحة في ميادين الرماية في الفرن ودير عامص (القطاع الغربي) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت جميع الملاحظات الأخرى بشأن الأسلحة متعلقة بالصيادين. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بكل حادثة من تلك الحوادث.

11 - وعملا بالقرار 2650 (2022)، حافظت القوة المؤقتة على كثافة عالية في عملياتها وعلى وضوح وجودها، ونفّذت في المتوسط 139 14 نشاطا عملياتيا كل شهر، من بينها 401 6 دورية راكبة أو جوية أو راجلة. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يصعب وصول الدوريات البرية إليها، ومنها الممتلكات الخاصة، والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو بالألغام المضادة للأفراد، والوديان. وشاركت امرأة واحدة على الأقل من أفراد حفظ السلام فيما نسبته 10,3 في المائة تقريبا من الأنشطة العملياتية للقوة المؤقتة.

12 - وتم ترويج معلومات مضللة عن القوة المؤقتة ودورها في الأيام التي عقبت اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2650 (2022). وفي هذا الصدد، شككت بعض وسائل الإعلام والشخصيات العامة في حق القوة المؤقتة في إجراء دوريات دون أن يرافقها الجيش اللبناني. وساهمت تلك التصريحات في إثارة التوتر مع المجتمعات المحلية في النصف الأول من أيلول/سبتمبر. ولتصحيح التصورات الخاطئة، تفاعلت البعثة مع وسائل الإعلام المحلية والدولية، وأصدرت بيانات وشاركت في مقابلات، للتأكيد على التزام البعثة بالأمن

والاستقرار في جنوب لبنان. وشددت القوة المؤقتة أيضا على أن البعثة مكلّفة بإجراء دوريات مع الجيش اللبناني أو بدونه باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من تنفيذ القرار 1701 (2006)، وعلى أن القوة المؤقتة موجودة في لبنان بناء على طلب السلطات اللبنانية وعلى أنها تواصل تنسيق أنشطتها مع الجيش اللبناني.

13 - ورغم احترام حرية تنقّل القوة المؤقتة في معظم الحالات، فقد واجهت البعثة عدة عقبات في هذا الصدد (انظر المرفق الأول). ووقعت أخطر حادثة في 21 حزيران/يونيه، عندما دخل عدة أفراد برج مراقبة تابع للقوة المؤقتة في شبعا وتعرضوا بدنيا لأحد حفظة السلام. وفي 22 آب/أغسطس، أوقف أفراد مسلحون دورية تابعة للقوة المؤقتة في شبعا (انظر الفقرة 2 أعلاه). وألقيت الحجارة على دوريات تابعة للقوة المؤقتة في 13 مناسبة، مما ألحق أضرارا طفيفة بمركبات القوة المؤقتة في مناسبتين. وفي 29 أيلول/سبتمبر و 3 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق أفراد ما بدا أنه ألعاب نارية باتجاه طائرة عمودية تابعة للقوة المؤقتة كانت تحلق فوق المنطقة القريبة من ميدان الرماية في دير عامص (القطاع الغربي). وفي 7 آب/أغسطس، في يارون، صوّب جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحة نحو أفراد تابعين للقوة المؤقتة. وفي 22 آب/أغسطس، وجّه جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي في قرية الغجر شعاع ليزر على حفظة السلام في برج مراقبة. وفي 8 أيلول/سبتمبر، وفي إطار أعمال صيانة، قام عمال مدنيون إسرائيليون في شمال قرية الغجر المحتلة بدفع صخور وتربة من منطقة مرتفعة إلى طريق مجاور شمال الخط الأزرق، مما عرّض حياة جنود القوة المؤقتة للخطر وعرقل وصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق. وبعد ذلك، استعادت القوة المؤقتة إمكانية الوصول إلى المنطقة.

14 - ورغم الطلبات المتكررة، لم تتح بعدُ للقوة المؤقتة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى عدة مواقع تثير الاهتمام، بما في ذلك مواقع جمعية 'أخضر بلا حدود'، والأنفاق التي تمر عبر الخط الأزرق (انظر S/2019/237) وميادين الرماية المذكورة أعلاه. وفي الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت القوة المؤقتة إقامة حاويات جديدة ومبان جاهزة في 10 مواقع على طول الخط الأزرق وإزالة أربع حاويات. وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، لوحظ وجود 17 حاوية في 16 موقعا. وكانت بعض هذه الهياكل تحمل علامات بارزة لجمعية أخضر بلا حدود. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 5 تموز/يوليه موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (S/2022/535)، قال الممثل الدائم: "تطالب دولة إسرائيل بأن تتخذ الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية إجراءات الآن من أجل تيسير تفكيك جميع المواقع الأمامية لحزب الله في جنوب لبنان، ولا سيما البنى التحتية العسكرية التي أُقيمت في الآونة الأخيرة على امتداد الخط الأزرق". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 6 أيلول/سبتمبر موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (S/2022/674)، أعرب عن "قلق إسرائيل المتزايد بشأن إقامة ما لا يقل عن 21 "حاوية" وضعها حزب الله على طول الخط الأزرق تحت غطاء منظمة [...] أخضر بلا حدود". وفي خمسة من هذه المواقع، تمت عرقلة وصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق بشكل مؤقت. بيد أنه اعتبارا من 18 تشرين الأول/أكتوبر، استعادت القوة المؤقتة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى الخط الأزرق في جميع المواقع الخمسة.

15 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم عمليات الاعتراض البحري، وبلغ عدد السفن التي استوقفتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير 940 2 سفينة. وقام الجيش اللبناني بتفتيش جميع السفن البالغ عددها 512 سفينة التي أحالتها إليه القوة المؤقتة لتفتيشها، ثم سمح لها بمواصلة مسارها.

16 - ونظرا للتأخير في استبدال سفينة واحدة، تعمل القوة البحرية مؤقتا بأربع سفن وبدون طائرة عمودية منذ آب/أغسطس، مما أثار تحديات على مستوى الحفاظ على وجود دائم في البحر يغطي جميع الممرات البحرية الثلاثة. ومن المقرر استبدال السفينة الخامسة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

17 - وواصلت القوة المؤقتة والقوات البحرية اللبنانية اتخاذ خطوات تحضيرية لنقل جزء من مسؤوليات القوة البحرية. وتحقيقا لهذه الغاية، شاركت القوات البحرية اللبنانية في عمليات الحظر البحري إلى جانب القوة البحرية. وتم تنظيم 280 دورة وعملية تدريبية، بما في ذلك التدريب المشترك على المعايير التشغيلية المشتركة الخاصة بأنشطة القيادة والرصد واستيقاف السفن. وظلت مشاركة القوات البحرية اللبنانية متقلبة بسبب قلة الموارد ومتطلبات الصيانة.

18 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعاونهما في إطار عملية الحوار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، عُقد في 11 تشرين الأول/أكتوبر اجتماع رفيع المستوى بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني للبدء في وضع معايير وجداول زمنية من أجل النشر الفعال والدائم للجيش اللبناني في جنوب لبنان والمياه الإقليمية اللبنانية. وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، التحق 62 فردا، من بينهم 10 نساء، بالفوج النموذجي للجيش اللبناني. ولم يتمكن الجيش اللبناني من الاستفادة بشكل كامل من مقر الفوج الذي افتُتح حديثا بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه والمولدات.

19 - وعملا بالفقرة 11 من القرار 2650 (2022)، استأنفت القوة المؤقتة تزويد الجيش اللبناني مؤقتا بمواد غير فتاكة وتقديم الدعم له. ومنذ 30 أيلول/سبتمبر، تم تقديم 000 80 لتر من الوقود وحوالي 000 60 وجبة. وبما أنه لم يتم بعدُ التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة، فقد استخدمت شهادات التسليم لأغراض المساءلة.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

20 - نظمت القوة المؤقتة اجتماعين ثلاثيين في 11 آب/أغسطس و 29 أيلول/سبتمبر. وشملت المسائل التي نوقشت الحوادث التي وقعت على طول الخط الأزرق وانتهاكات القرار 1701 (2006). ولم يحرز الطرفان أي تقدم نحو التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ما تبقى من نقاط مثيرة للخلاف على طول الخط الأزرق.

21 - وكما تم الاتفاق عليه في إطار الآلية الثلاثية، قامت القوة المؤقتة، بالتنسيق مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، بتنفيذ أشغال لتفادي وقوع فيضانات بالقرب من كفركلا في 20 تموز/يوليه. وفي 8 آب/أغسطس، يسرت القوة المؤقتة صيانة مضخة المياه التي تزود قرية الغجر بالمياه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، يسرت القوة المؤقتة عبور مزارعين لبنانيين من الخط الأزرق لقطف الزيتون في بلدات بليدا وعيترون وميس الجبل.

22 - ورغم موافقة إسرائيل على المقترح الذي قدمته القوة المؤقتة في عام 2008 لإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، فلا يزال إنشاء هذا المكتب مسألة معلّقة.

23 - وواصلت القوة المؤقتة، من خلال المشاريع السريعة الأثر ومبادرات التوعية، مساعدة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية، مثل المياه والمرافق الصحية والكهرباء والرعاية الصحية، فضلا عن دعم إنتاج المزارعين المحليين للأغذية. وبالنسبة للسنة المالية 2023/2022، خُصّصت نسبة 41,9 في المائة

من ميزانية المشاريع السريعة الأثر للمشاريع التي تعود بالفائدة مباشرة على النساء. ومن خلال مبادرات التعاون المدني – العسكري، دعمت البعثة إنتاج الطاقة البديلة وتقديم المساعدة الطبية للسكان المحليين.

24 – وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، من خلال تنظيم دورات تدريبية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لفائدة 248 3 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، من بينهم 164 امرأة. وفي 16 أيلول/سبتمبر، افتتحت القوة المؤقتة أماكن إقامة إضافية لحفظة السلام من النساء في أربعة مواقع تابعة للأمم المتحدة، بتمويل من مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

جيم – نزع سلاح الجماعات المسلحة

25 – لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.

26 – وما زال حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية. ففي 13 تموز/يوليه، صرح الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، قائلا: ”قدراتنا متنوعة [...] في الجو والبحر والبر وكل الخيارات مفتوحة وموجودة على الطاولة“. وفي مقابلة مع قناة الميادين التلفزيونية في 25 تموز/يوليه، قال: ”إذا وقعت الحرب بين لبنان وإسرائيل، قد لا تبقى بين البلدين، ويمكن أن تتطور إلى حرب على مستوى المنطقة بأكملها“.

27 – وخلال عمليات مكافحة الإرهاب التي نُفِّذت بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت قوات الأمن اللبنانية عددا غير محدد من الأفراد، من بينهم أفراد يُشتبه في انتمائهم إلى داعش.

28 – وازدادت حدة العديد من الخلافات الشخصية لتؤدي إلى إطلاق النار مما أسفر عن مقتل 40 شخصا، من بينهم طفل وامرأة، وعن إصابة 161 شخصا آخر، من بينهم طفلان وأربع نساء، وقد وقعت معظمها في شمال لبنان وشرقه.

29 – وفي 4 تموز/يوليه، ازدادت حدة خلاف شخصي بين أعضاء فصائل في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين ليؤدي إلى إطلاق النار مما أسفر عن وقوع إصابات وإلحاق أضرار بالممتلكات وتشريد السكان مؤقتًا. وفي 8 تموز/يوليه و 10 أيلول/سبتمبر، ازدادت حدة خلافات بين عائلتين مرتبطتين على التوالي، بحركة أنصار الله وفتح، لتؤدي إلى إطلاق النار في عين الحلوة، مما أسفر أيضا عن وقوع إصابات وإلحاق أضرار بالممتلكات وتشريد السكان مؤقتًا. وفي 8 آب/أغسطس، قُتل أحد أفراد قوات الأمن الوطني التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين رميًا بالرصاص. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى الجيش اللبناني القبض على تسعة أفراد وصادر أسلحة وذخائر أثناء تنفيذ عملية في مخيم نهر البارد للاجئين. واحتجاجا على ذلك، أجبر بعض سكان المخيم وكالةَ الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إغلاق مرافقها بشكل مؤقت.

30 – ولم يُحرز أي تقدم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

31 - استمرت الادعاءات بنقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وتظل تلك الادعاءات تبعث على القلق بشدة. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فإنها ستشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني). ورغم أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يتيح لها التحقّق منها بشكل مستقل.

32 - وتواصل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكريا في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

33 - واعتقل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي 76 شخصا لم تُحدَّد جنسيتهم أثناء ما لا يقل عن 46 عملية لمكافحة تهريب المخدرات والوقود والأسلحة وغيرها من السلع. وفي 17 أيلول/سبتمبر، صادر الجيش اللبناني في بعلبك حوالي مليون حبة من حبات الكبتاغون. وفي اليوم نفسه، صادرت قوى الأمن الداخلي كمية مماثلة من الحبوب في مرفأ بيروت. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، وفي المرفأ أيضا، صادرت إدارة الجمارك اللبنانية حوالي مليون حبة منها، وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، صادرت قوى الأمن الداخلي أكثر من 5,4 ملايين حبة من نفس النوع في صيدا، جنوب لبنان.

34 - وأثناء عمليات مكافحة تهريب المهاجرين، اعتقل أفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي 62 مواطنا لبنانيا، و 31 فلسطينيا، و 112 سوريا، و 279 شخصا من جنسيات غير محددة، وكان معظمها في محافظة عكار الواقعة شمال لبنان. ومنع أفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي 12 محاولة هجرة غير نظامية، شارك فيها 412 فردا، وكان معظمها في شمال لبنان. وفي وقت ما بين مساء 22 أيلول/سبتمبر وصباح اليوم التالي، غرق قبالة سواحل الجمهورية العربية السورية قارب قيل إنه غادر المنية وعلى متنه عدد يتراوح بين 120 و 150 فردا. وتم انتشال جثث أكثر من 90 شخصا، من بينهم نساء وأطفال. ولاحقا، في 24 أيلول/سبتمبر، ألقى الجيش اللبناني القبض على ثلاثة أفراد بسبب ضلوعهم في هذه الحادثة. وفي 29 أيلول/سبتمبر، أعلن بسام مولوي، وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عن اتخاذ تدابير تهدف للحد من الهجرة غير النظامية، شملت حملة توعية موجّهة للعموم، وتسجيل للقوارب، وزيادة في عدد الدوريات البحرية. وقد علمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما مجموعه 48 محاولة هجرة عن طريق البحر شملت 211 4 فردا في عام 2022 حتى تاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر، وهو عدد يفوق جميع أعداد التحركات والمسافرين المسجلة في عام 2021.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

35 - طهّرت القوة المؤقتة مساحة تبلغ 352 11 مترا مربعا من الأراضي الموجودة في منطقة عملياتها، وعثرت فيها على 424 2 قطعة من الألغام المضادة للأفراد وذخيرة واحدة غير منفجرة وقامت بالتخلص منها في الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرت القوة المؤقتة 99 زيارة رصدٍ لضمان ومراقبة الجودة فيما يتعلق بإزالة الألغام، وقدّمت 12 إحاطة للتوعية بالمخاطر لفائدة 215 فردا من أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، من بينهم 30 امرأة. ودعمت القوة المؤقتة أيضا المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام عن طريق القيام بنشاط للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة.

واو - ترسيم الحدود

36 - لم يحرز أي تقدم صوب ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بعدُ على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في التقرير المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (انظر S/2007/641، المرفق).

37 - وفي 2 تموز/يوليه، اعترضت إسرائيل ثلاث طائرات غير مأهولة كانت متجهة نحو حقل كاريش البحري للغاز. وأعلن حزب الله مسؤوليته عمّا حدث، حيث قال: "وصلت الرسالة". وفي خطاب ألقاه السيد نصر الله في 13 تموز/يوليه، قال: "أطلقنا ثلاث مسيّرات غير مسلحة ومن أحجام مختلفة [...] كي تسقطها إسرائيل [...] لأننا نريد أن يفهم جميع العاملين في المنطقة أنهم ليسوا في بيئة آمنة". وفي 4 تموز/يوليه، صرّح نجيب عزمي ميقاتي، رئيس الوزراء اللبناني في حكومة تصريف الأعمال، بأن "أي عمل خارج إطار مسؤولية الدولة والسياق الدبلوماسي الذي تُجرى فيه المفاوضات غير مقبول ويعرّض لبنان لمخاطر لا داعي لها". ولم تعاين القوة المؤقتة تلك الحادثة.

38 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 11 تموز/يوليه موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (S/2022/550)، أعرب الممثل الدائم عن "قلق بالغ" إزاء حادثة قيام "... حزب الله ... بإطلاق ثلاث مركبات جوية غير مأهولة إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل". وذكر أن المركبات قد أُطلقت "في اتجاه منصة الغاز الواقعة في حقل كاريش للغاز الطبيعي، ... وذلك في محاولة متعمدة لتهديد إسرائيل وجمع معلومات استخبارية". وقال أيضا إن إسرائيل "تحمّل [...] حكومة لبنان المسؤولية عن جميع الأعمال العدائية التي تُشن انطلاقاً من الأراضي اللبنانية". وردا على ذلك، في رسالتين متطابقتين مؤرختين 11 آب/أغسطس موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة (A/76/921-S/2022/619)، نقلت الممثلة الدائمة التعليمات التالية من حكومتها حيث أكدت "عدم جواز ادعاء إسرائيل بأن هناك منطقة اقتصادية إسرائيلية خالصة مثبتة ومعترف بها دولياً طالما لم تتوصل المفاوضات غير المباشرة بين لبنان وإسرائيل إلى اتفاق بشأن المناطق المتنازع عليها". وذكرت الحكومة اللبنانية كذلك أن المسألة تتعلق بـ "مسيّرات غير مسلحة [...] لم يكن للسلطات اللبنانية أي علم مسبق بها".

39 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس الولايات المتحدة، جوزيف ر. بايدن الابن، بيانا أعلن فيه أن حكومتي إسرائيل ولبنان "اتفقتا على إنهاء نزاعهما على الحدود البحرية رسميا وعلى إقامة حدود بحرية دائمة بينهما". وقد أصبح الاتفاق رسميا من خلال تبادل رسالتين منفصلتين، بين لبنان والولايات المتحدة، وبين إسرائيل والولايات المتحدة، وتم توقيعه أثناء اجتماع ترأسته الولايات المتحدة واستضافته منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان في مقر القوة المؤقتة في الناقورة، بجنوب لبنان، في 27 تشرين الأول/أكتوبر. وفي رسالتين منفصلتين مؤرختين 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهتين إلى الأمين العام، قدمت الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية إحداثيات الحدود البحرية لإيداعها لدى الأمم المتحدة.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

40 - في 23 حزيران/يونيه، وعقب الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس لبنان، ميشال عون، تم تكليف السيد ميقاتي، رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال، بتشكيل حكومة جديدة بعد حصوله على

54 صوتا من أصل 127 صوتا (قاطع أحد أعضاء البرلمان الجلسة). وبينما أشار السيد ميقاتي إلى أن لبنان أصبح أمام "تحدي الانهيار التام أو الإنقاذ التدريجي"، دعا جميع القوى السياسية إلى تحمل "المسؤولية الجماعية" وإلى العمل "بروح بنّاءة". وشدد على أهمية إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي وعلى ضرورة التعاون مع مجلس النواب لإقرار التشريعات اللازمة.

41 - وفي بيان صدر في 24 حزيران/يونيه عن مجموعة الدعم الدولية للبنان، أحاطت المجموعة "علما بهذا التعيين"، وحثت على التعجيل بتشكيل حكومة يمكنها تنفيذ الإصلاحات الهامة المعلقة، ودعت السلطات إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق 7 نيسان/أبريل المبرم على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، شددت مجموعة الدعم الدولية على أهمية التقيد بالجدول الزمني للانتخابات الرئاسية وفقا لما ينص عليه الدستور. وفي سياق الدعوة إلى تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، حثت المجموعةُ السياسيين اللبنانيين على التوصل بسرعة إلى توافق وطني على نطاق واسع لتجنب "فراغ متعدد المستويات في السلطة التنفيذية".

42 - وفي 29 حزيران/يونيه، عرض رئيس الوزراء المكلّف على السيد عون تشكيلة وزارية جديدة مقترحة. ولم يتم التوصل إلى اتفاق قبل انتهاء فترة رئاسة السيد عون في 31 تشرين الأول/أكتوبر.

43 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، بدأت المهلة الممنوحة لمجلس النواب لانتخاب الرئيس المقبل. وفي 29 أيلول/سبتمبر، عقد نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، أول جلسة نيابية لانتخاب رئيس، لم يحصل فيها أي مرشح على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، لم يكتمل النصاب القانوني لعقد الجلسة. ولم يحصل أي مرشح على أغلبية الأصوات في الجلستين المعقودتين يومي 20 و 24 تشرين الأول/أكتوبر. وحتى 31 تشرين الأول/أكتوبر، لم يتم الاتفاق بعدُ على رئيس جديد. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع السيد ميشال عون مرسوما ينص على ما يلي: "تعتبر الحكومة التي يرأسها السيد محمد نجيب ميقاتي مستقيلة". وفي اليوم نفسه، كتب السيد عون أيضا إلى البرلمان داعيا إياه إلى عقد جلسة "لاتخاذ الإجراء ... المناسب بشأن" ذلك. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر أيضا، كتب السيد ميقاتي إلى السيد بري قائلا: "إن المرسوم الذي قبل استقالة الحكومة، المستقيلة أصلا ..، يفتقر إلى أي قيمة دستورية". وأشار إلى متابعة الحكومة لتصريف الأعمال والقيام بواجباتها الدستورية كافة.

44 - وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكّرت مجموعة الدعم الدولية للبنان ببيانها السابق المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر، مشيرة بقلق إلى "استمرار غياب التعاون بين الأطراف السياسية اللبنانية على نحو أفضى إلى فراغ رئاسي في وقت يحتاج فيه لبنان إلى خطوات سريعة وحاسمة لمعالجة أزماته الاقتصادية والمالية والإنسانية المتفاقمة". ودعت المجموعةُ أعضاء البرلمان إلى "انتخاب رئيس جديد للجمهورية دون تأخير، رئيس يوحد الشعب اللبناني من أجل المصلحة الوطنية".

45 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، رد المجلس الدستوري 5 طعون من أصل 15 طعنا قُدّمت بشأن نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في 15 أيار/مايو (انظر S/2022/556، الفقرة 43). ويواصل المجلس التحقيق في الطعون المتبقية. وفي عدة مناسبات، دحض رئيس المجلس المزاعم المتعلقة بالتدخل السياسي في عملية المراجعة. ولم تصدر هيئة الإشراف على الانتخابات تقريرها النهائي بعدُ. وفي 4 تموز/يوليه، أصدرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تقريرها النهائي، الذي تضمن 23 توصية

ترمي إلى تعزيز العملية الانتخابية، بما في ذلك ما يلي: إنشاء مراكز ضخمة للانتخابات (ميغاسنتر)؛ واستقلال هيئة الإشراف على الانتخابات؛ واعتماد تدابير خاصة مؤقتة لزيادة مشاركة المرأة.

46 - وفي أول جلسة عامة عقدها مجلس النواب بعد الانتخابات في 26 تموز/يوليه، أقر تعديلات على قانون السرية المصرفية، ولكن السيد عون اعترض على تلك التعديلات وردها إلى مجلس النواب ليعيد النظر فيها. ولاحقا، في 18 تشرين الأول/أكتوبر، أقر البرلمان صيغة معدلة لقانون السرية المصرفية، وافق عليها السيد عون. ولا يزال مشروع قانون الضوابط على حركة رأس المال (مشروع الكابيتال كونترول) ومشروع قانون إعادة هيكلة المصارف في انتظار الإقرار.

47 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، أقر البرلمان ميزانية الدولة لعام 2022، التي توقّعت أن تبلغ النفقات 873 40 بليون ليرة لبنانية، والإيرادات 986 29 بليون، والعجز 887 10 بليون. واعتمدت الميزانية على سعر صرف يبلغ 000 15 ليرة لبنانية للدولار الجمركي الواحد، وتضمنت زيادة مؤقتة في مرتبات موظفي القطاع العام بثلاثة أضعاف.

48 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، صرّح صندوق النقد الدولي في أعقاب زيارة قام بها خبراء تابعون له بأنه "رغم الطابع الملحّ [...] لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها بموجب اتفاق نيسان/أبريل على مستوى الخبراء بطيئا جدا". وشدد على أن "استكمال الإجراءات السابقة ضروري لكي ينظر مجلس إدارة الصندوق في طلب برنامج مالي". وأكد على أنه "يتعين تحديد الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقطاع المصرفي بغية معالجتها بشكل مباشر، مع احترام التسلسل الهرمي للمطالبات. ويجب توفير حماية كاملة لصغار المودعين والحد من الاستعانة بموارد القطاع العام [...]". وحث على إعداد "ميزانية ذات مصداقية لعام 2023 [...] تكون مقترنة بالتدابير اللازمة لزيادة الإيرادات، بما في ذلك استخدام سعر صرف واقعي". ونوّه بـ "بعض الخطوات الإيجابية" في إصلاح السرية المصرفية، بيد أنه اعتبر أن البلد لم يقم بما يجب عليه القيام به في اعتماد "التغييرات الضرورية لجعلها متماشية مع أفضل الممارسات الدولية".

49 - وفي الوقت نفسه، ظلت الظروف الاجتماعية والاقتصادية آخذة في التدهور. وفي 29 آب/أغسطس، أنهى مصرف لبنان المركزي منح تسهيل ائتماني بأسعار صرف تفضيلية لمستوردي النفط، ما عجَّل في ارتفاع أسعار الغاز. وفي 28 أيلول/سبتمبر، أعلن وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال يوسف خليل أن العملة الوطنية التي ثُبت سعر صرفها على 500 1 ليرة لبنانية للدولار الواحد، سيثبَّت سعرها على 000 15 ليرة لبنانية للدولار الواحد اعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 30 أيلول/سبتمبر، أوضح رئيس حكومة تصريف الأعمال ميقاتي أن سعر الصرف الجديد سيطبَّق تدريجا. وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكن قد طُبق أي تغيير على سعر الصرف. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت الليرة اللبنانية مستوى منخفضا جديدا في السوق الموازية بلغ 600 40 ليرة للدولار الواحد. واحتجاجا على الانخفاض الحاد في القوة الشرائية لموظفي الدولة، نفذ موظفو الاتصالات السلكية واللاسلكية والتعليم ووسائل الإعلام الحكومية والقضاء إضرابات جزئية ما أدى إلى تفاقم انقطاع الخدمات.

50 - وفي 21 حزيران/يونيه، وقّع لبنان عقدا مع مصر لشراء 650 مليون متر مكعب من الغاز سنويا، واتفاق نقل مع الجمهورية العربية السورية لتيسير استيراد الغاز المصري عبر خط أنابيب الغاز العربي (انظر S/2021/953، الفقرة 44). وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، كان تنفيذ الاتفاق لا يزال عالقا. وفي 11 آب/أغسطس، جدد لبنان والعراق اتفاقا يزود العراق بموجبه لبنان بالفيول لتوليد الكهرباء لمدة ساعة

أو ساعتين في اليوم لمدة سنة أخرى. وفي أعقاب زيارة قام بها وفد لبناني إلى طهران في منتصف أيلول/سبتمبر، عرضت جمهورية إيران الإسلامية تقديم 000 600 طن من الفيول على مدى خمسة أشهر "كهدية". وفي 26 أيلول/سبتمبر قال وزير الطاقة والمياه اللبناني في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض إن "الهبة الإيرانية قادرة على الوصول إلى لبنان في غضون أسابيع"، إلا أن السلطات أرادت أولا التأكد من أن "الفيول الإيراني مطابق للمواصفات المطلوبة".

51 - ودخل قانون الشراء العام، الذي اعتُمد عام 2021 (انظر S/2021/953 الفقرة 53)، حيز النفاذ في 29 تموز/يوليه 2022. وشُكلت لاحقا الهيئة المكلَّفة بتنظيم ومراقبة رصد نظام الشراء العام. ولا يزال عدم كفاية الموارد المالية وعدم القدرة على تعيين موظفين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في انتظار إقرار نظاميها الداخلي والمالي، يعوقان تشغيلها.

52 - واستمرت المظاهرات وإقامة الحواجز على الطرق احتجاجا على تدهور الأوضاع الاقتصادية والتضخم وانخفاض قيمة العملة وانقطاع التيار الكهربائي. وفي 30 حزيران/يونيه، تدخل الجيش اللبناني في طرابلس بعد إطلاق متظاهرين النار في الهواء. وفي 7 تموز/يوليه، قطع أفراد من جمعية للمودعين في بيروت الطريق أمام المصرف المركزي، مطالبين بالحصول على ودائعهم. وفي الفترة من 11 آب/أغسطس إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، اقتحم أفراد مسلحون - بعضهم من النساء - 21 مصرفا في أنحاء البلاد وطالبوا بالحصول على أموالهم. وإدانةً لهذه الحوادث، أضربت جمعية مصارف لبنان عن العمل من 19 إلى 26 أيلول/سبتمبر وقيدت الخدمات المصرفية اعتبارا من 5 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 19 أيلول/سبتمبر، فرّق الجيش اللبناني مناصري أفراد أُلقي القبض عليهم في ما يتصل بعمليات اقتحام المصارف، بعد محاولتهم دخول قصر العدل في بيروت.

53 - وفي 20 تموز/يوليه، وافق كونغرس الولايات المتحدة على مبلغ 83,5 مليون دولار لدعم سبل العيش لأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، لفترة أولية مدتها ستة أشهر. ومن المتوقع توفير الدعم من خلال آلية للتحويل المالي والمساءلة يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت رعاية مكتب المنسقة الخاصة لشؤون لبنان وبما ينسجم مع تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى القوى الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة، ومع الفقرة 10 من القرار 2650 (2022). وبشكل منفصل، تلقى الجيش اللبناني منذ 12 آب/أغسطس 20 مليون دولار من قطر دعماً لرواتب أفراده.

54 - وارتفع سعر السلة الغذائية التي يرصدها برنامج الأغذية العالمي بنسبة 50 في المائة عما كان عليه في كانون الثاني/يناير ليصل إلى 000 988 ليرة لبنانية في أيلول/سبتمبر 2022. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، ارتفعت أسعار المواد الغذائية أكثر من 800 1 في المائة. وواصل برنامج الأغذية العالمي دعم المجتمعات المحلية الضعيفة بمساعدات غذائية عينية وبتحويلات نقدية، بما في ذلك من خلال البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرا. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر، كان برنامج الأغذية العالمي يسلّم 000 352 من السكان الضعفاء في لبنان مدفوعات نقدية في إطار المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي المموَّل من البنك الدولي. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، وافق البرلمان على قرض من البنك الدولي قدره 150 مليون دولار لتمويل واردات القمح.

55 - وما زال يتعين تخصيص موارد للهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا في لبنان والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضم لجنة الوقاية من التعذيب، لتباشرا عملهما. ومع ذلك، قدمت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الدعم القانوني لضحايا التعذيب وأجرت متابعة لحالات سوء المعاملة والتعذيب.

56 - ولا يزال التحقيق في انفجار مرفأ بيروت متوقفا. ولم يوقّع السيد خليل بعد مرسوم التشكيلات القضائية لملء الشواغر في الهيئة العامة لمحكمة التمييز، الأمر الذي علّق عمل المحقق العدلي القاضي طارق بيطار. وفي 6 سبتمبر/أيلول، وافق مجلس القضاء الأعلى على طلب قدمه وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال هنري خوري بتعيين قاض رديف للنظر في طلبات الإفراج عن 17 موقوفا على صلة بالتحقيق. ولم يجر التوصل بعد إلى اتفاق على المرشح. واعتبر ممثلو بعض أهالي الضحايا أن القرار أتى "نتيجة لضغوط سياسية". وتقدم أهالي الضحايا بشكاوى جزائية في حق السيد خليل والسيد خوري بتهمة "استغلال النفوذ والإخلال بالواجبات والإضرار بالغير". وفي بيان صدر في 3 آب/أغسطس، دعت مجموعة الدعم الدولية للبنان السلطات إلى "بذل كل ما في وسعها لإزالة أي عقبات أمام استكمال تحقيق محايد وشامل وشفاف". وتأكيدا على أهمية سيادة القانون والمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب، أعلنت المجموعة أنها "تتوقع أن يعتمد البرلمان التشريعات اللازمة [...] لتعزيز استقلالية القضاء". وبشكل منفصل، دعا ستة خبراء ومقررين خاصين مجلسَ حقوق الإنسان إلى فتح تحقيق دولي في الانفجار.

57 - وفي 31 تموز/يوليه و 4 و 23 آب/أغسطس، انهارت أجزاء من أهراءات الحبوب التي تضررت في انفجار المرفأ. وأدى انتشار الغبار الناجم عن انهيارها إلى إطلاق تحذيرات صحية من قبل الجهات الرسمية. ولم يعد قائما سوى 12 أهراء من الأهراءات الـ 48، مع أن أيا منها لم يُستخدم منذ حصول انفجار المرفأ. وفي 4 آب/أغسطس، نُظمت احتجاجات عدة في أنحاء البلاد إحياءً للذكرى السنوية الثانية لانفجار المرفأ.

58 - وبعد انقضاء سنة على الاشتباكات الدامية في الطيونة، بيروت، في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/2021/953، الفقرة 57)، لا تزال محاكمة 68 شخصا متهمين في القضية عالقة. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أمرت محكمة التمييز العسكرية بالإفراج عن جميع المشتبه فيهم الذين كانوا ما زالوا محتجزين في القضية. وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكن قد أُحرزَ أي تقدم في التحقيق في عملية قتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (انظر S/2021/240، الفقرة 46).

59 - وتعرض العديد من الصحافيين والكتاب والكوميديين لتهديدات بالقتل أو الاعتداء. واستدعت قوى الأمن الداخلي بعضهم للاستجواب بشأن مزاعم بإهانة المسؤولين. وتعرض للاعتداء مصوّرٌ بعدما وثّق الاحتجاجات على نقص المياه في بيت ياحون، جنوب لبنان. وفي 24 حزيران/يونيه، حظّر وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال التجمعات التي تروّج لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية في أعقاب انتقادات من السلطات الدينية.

60 - وفي 6 أيلول/سبتمبر، أصدرت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية دراسة دعت فيها إلى المساواة في الحقوق في الجنسية بين الرجل والمرأة. ونظّمت الهيئة الوطنية أيضا تدريبا لجهات الاتصال المعنية بالمسائل الجنسانية على نطاق الوزارات الحكومية في مجال المساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن. وأيدت الأمم المتحدة إنشاء شبكتين إضافيتين للوساطة المحلية، ليصل مجموعها إلى 10 شبكات. واستمرت عملية الحوار ذات المسارين بين النساء من الأحزاب السياسية التقليدية والجماعات الناشئة بهدف تعزيز الحوار الشامل للجميع وبناء الثقة.

61 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان 458 837 شخصا من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بينهم 081 825 لاجئا سوريا و 377 12 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يزال العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وتقّدر الحكومة بأن في لبنان 1,5 مليون لاجئ سوري. وفي 1 أيلول/سبتمبر، أعلنت المديرية العامة للأمن العام أنها ستعاود تسوية أوضاع السوريين الذين دخلوا لبنان بشكل غير قانوني قبل 24 نيسان/أبريل 2019. وسيسري القرار حتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، يسّرت المديرية العامة للأمن العام العودة الطوعية إلى الوطن لما يقدَّر بـ 700 لاجئ إلى الجمهورية العربية السورية. وتواصلت عمليات ترحيل السوريين الذين دخلوا إلى لبنان أو عادوا إليه بصورة غير نظامية بعد 24 نيسان/أبريل 2019، من دون تطبيق الضمانات الإجرائية القانونية في كثير من الأحيان. وحتى 30 أيلول/سبتمبر، تحققت المفوضية من عودة 145 6 لاجئا سوريا في عام 2022.

62 - ودعت السلطات اللبنانية بشكل متزايد إلى عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم وإلى تقديم المساعدة الدولية للاجئين داخل الجمهورية العربية السورية عوض لبنان. وفي رسالة مؤرخة 8 أيلول/سبتمبر موجهة إلى الأمين العام، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال إلى "العمل من دون إبطاء على تطبيق الآلية الدولية لعودة اللاجئين التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنتها التنفيذية". واستنادا إلى عتبات الحماية المحددة لرصد الحالة في الجمهورية العربية السورية، لا يزال تقييم المفوضية على حاله وهو أن شروط العودة الآمنة لم تُستوفَ بعد في الجمهورية العربية السورية.

63 - وازدادت إلى حد كبير التدابير التقييدية من قبيل حظر التجول المحلي والحد من حصول اللاجئين على الخبز المدعوم، فضلا عن تزايد حوادث التوتر المجتمعي، خلال فترات نقص القمح والخبز في تموز/يوليه. وفي 6 أيلول/سبتمبر، أفادت منظمة العفو الدولية بأن لاجئا سوريا محتجزا توفي بعد تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه لدى جهاز أمن الدولة اللبناني في بنت جبيل، جنوب لبنان. وعاين مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية الجثة وأمر باحتجاز خمسة ضباط في فرع أمن الدولة.

64 - وظل لاجئو فلسطين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن عدم الحصول على التعليم والرعاية الطبية ومن عمليات الإخلاء. وازدادت حوادث العنف والتهديدات ضد موظفي الأونروا وعمليات الاقتحام والسرقة في مرافق الأونروا.

65 - وحتى 19 حزيران/يونيه، كانت سُجلت في لبنان 923 218 1 حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبلغ عدد الوفيات المرتبطة بها 710 10 حالات. وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر أيضا كان 290 733 2 شخصا، بينهم لاجئون سوريون وفلسطينيون وعمال مهاجرون، تلقوا جرعة واحدة على الأقل من لقاح كوفيد-19. وأُكدت حتى تاريخه 18 حالة إصابة بجدري القرود، مع وجود أدلة على انتقال العدوى محليا. ومنذ 6 تشرين الأول/أكتوبر، أُكدت 406 حالات إصابة بالكوليرا.

66 - وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر، وبموجب خطة الاستجابة للطوارئ التي بدأ تطبيقها في 4 آب/أغسطس 2021 لمدة 12 شهرا، كانت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها قدّمت دعما إنسانيا لإنقاذ الأرواح إلى ما يزيد عن 000 715 من المواطنين اللبنانيين ولاجئي فلسطين والمهاجرين الأشد ضعفا. وبحلول 2 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الخطة ممولة بنسبة 61,2 في المائة بمبلغ 334,6 مليون دولار من المبلغ

المطلوب وقدره 546 مليون دولار. وتقدر الأمم المتحدة أن نحو 2,5 مليون شخص في لبنان لديهم احتياجات إنسانية، بينهم 2,2 مليون مواطن لبناني و 000 208 لاجئ من فلسطين و 000 86 مهاجر.

67 - وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2022، بلغ التمويل المُبلغ عنه بموجب إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان 44,2 مليون دولار، ورد منه تمويل قدره 30,8 مليون دولار، ومبلغ 13,4 مليون دولار مرحَّل من عام 2021. وأبلغ صندوق التمويل الجماعي المُنشأ ضمن الإطار الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، وهو مرفق تمويل لبنان الذي يديره البنك الدولي، أن التزامات المانحين وتبرعاتهم المعلنة بلغت 71,66 مليون دولار، وأن مجموع المبالغ المدفوعة حتى 31 آذار/مارس وصل إلى 60,17 مليون دولار. وكان من المتوخى أصلا أن يغطي هذا الإطار فترة 18 شهرا حتى 30 حزيران/يونيه 2022، ولا تزال المناقشات جارية بشأن الخطوات المقبلة بهذا الشأن.

68 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر، بلغ مجموع المساعدات الدولية المقدّمة إلى لبنان التي أبلغت عنها الجهات المانحة 1,24 بليون دولار تشمل مبلغ 832,4 مليون دولار صُرف في عام 2022 ومبلغ 406 ملايين دولار رُحِّل من عام 2021. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تسدَّد بعد قدرها 768 مليون دولار لعام 2022، والتزامات قدرها 413 مليون دولار لعام 2023 وما بعده. ومُوِّلت خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2022 بمبلغ 1,14 مليون دولار، من المبلغ المطلوب وقدره 3,36 بليون دولار، حيث أبلغت كيانات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن ورود تمويل قدره 812 مليون دولار في عام 2022 ومبلغ 330,4 مليون دولار مرحَّل من عام 2021.

ثالثا - تدابير الأمن والسلامة

69 - انسجاما مع خطة استمرارية الأعمال في جميع أنحاء البلد في لبنان والمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن كوفيد-19، أبقت القوة المؤقتة على تخفيف القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 في 15 نيسان/أبريل.

70 - وعملا بالتزامها بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية الى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، استمرت القوة المؤقتة في مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها المتعلقة باتقاء المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعة مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويسرت القوة المؤقتة إيفاد 42 بعثة إلى منطقة العرقوب، بينهم أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري.

71 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن اعتداءات خطيرة على حفظة السلام أو في ارتكاب تلك الاعتداءات. وعقدت المحكمة العسكرية جلسات في 23 أيلول/سبتمبر بشأن الهجوم الذي تعرّض له في الخيام في 24 حزيران/يونيه 2007 حفظة للسلام، وكذلك في الدعوى المتعلقة بنية ارتكاب عمل إرهابي التي رُفعت في كانون الثاني/يناير 2014. وفي 23 أيلول/سبتمبر، عُقدت أيضا جلسات للنظر في قضيتي الهجومين الخطيرين على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في 16 تموز/يوليه 2007 في القاسمية، وفي 27 أيار/مايو 2011 في الرميلة. ولم يحرز أي تقدم في الدعاوى الجنائية المتعلقة بالحادث الذي وقع في 4 آب/

أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) (انظر S/2018/1029) أو الأعمال العدوانية ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبنت جبيل في 4 كانون الثاني/يناير 2022، ورامية في 25 كانون الثاني/يناير (S/2022/214، الفقرة 70).

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

72 - في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، كان عديد القوة المؤقتة يتألف من 213 10 من الأفراد العسكريين، بينهم 778 امرأة (7,6 في المائة)، من 48 بلدا مساهما بقوات؛ ومن 235 موظفا مدنيا دوليا، بينهم 90 امرأة (38,3 في المائة)؛ ومن 552 موظفا مدنيا وطنيا، بينهم 151 امرأة (27,4 في المائة). وكانت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تضم أربع سفن و 495 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، بينهم 33 امرأة (6,67 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل 52 مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم 12 امرأة (22,6 في المائة)، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون للإشراف العملياتي للقوة المؤقتة. وتعمل المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين برتبة عقيد؛ أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين فتعمل برتبة مد-2.

73 - وفي إطار جهود مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لدعم الأداء الفعال والمساءلة، أجرت القوة المؤقتة التقييم الفصلي للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، الذي أكّد فعالية عمليات البعثة. وتنفيذا للالتزامات المنصوص عليها في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ولأحكام القرار 2436 (2018)، انتهت القوة المؤقتة في 30 حزيران/يونيه من تقييم 34 وحدة تابعة لها، منها سفينتان من حيث الاستعداد اللوجستي والتدريب والتأهب العملياتي. وحُددت أوجه قصور طفيفة في ست وحدات تتعلق بالاتصالات وتبادل المعلومات والتدريب والعمليات واللوجستيات، جرت تسويتها لاحقا. وفي تموز/يوليه، شرعت البعثة المؤقتة في تقييم 16 وحدة إضافية بينها سفينتان.

74 - وواصلت القوة المؤقتة إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملا بالقرار 2539 (2020). وفي أيلول/سبتمبر، أعادت القوة إلى الحكومة اللبنانية موقعا إضافيا للأمم المتحدة في محيط بلدة ماري (القطاع الشرقي). وعملا بالفقرة 24 من القرار 2650 (2022)، بدأت اليونيفيل في وضع استراتيجية لمكافحة المعلومات المضلِّلة والمعلومات المغلوطة.

خامسا - السلوك والانضباط

75 - في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة المؤقتة تسع حالات لسلوك غير مرض محتمل ولكن لم تقدَّم أي ادعاءات بحصول استغلال وانتهاك جنسيين. ولا تزال القوة المؤقتة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ملتزمين بالتقيد الصارم بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي هذا الصدد، دربت القوة المؤقتة في أيلول/سبتمبر 24 ضابط تحقيق من 12 وحدة على مسؤولياتهم. ودربت البعثة أيضا 69 من ضباط الأركان العسكريين على منع التحرش الجنسي.

سادسا - ملاحظات

76 - أرحب بحل لبنان وإسرائيل نزاعهما على الحدود البحرية وبإنشاء حدودهما البحرية، بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن لهذا التطور الإيجابي أن يعزز الاستقرار والازدهار للبلدين والمنطقة. وأشجع الطرفين على اغتنام هذا الزخم الإيجابي لمعاودة المحادثات بشأن ترسيم حدودهما البرية. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لدعم هذه العملية في حال طلب منها الطرفان ذلك وفي حدود قدراتها وولايتها. ومن شأن معالجة نقاط الخلاف القائمة على طول الخط الأزرق أن تزيل نقاط الاحتكاك.

77 - وما يبعث على القلق عدم تشكيل حكومة منذ تعيين السيد ميقاتي رئيسا للوزراء في حزيران/يونيه وعدم انتخاب رئيس جديد لخلافة للسيد عون. إن البلاد لا تستطيع تحمل أي مأزق سياسي آخر أو فراغا كهذا في السلطة التنفيذية. وأهيب بالجهات السياسية الفاعلة العمل معا لاعتماد مقاربة بنّاءة ومرنة لإيلاء الأولوية للمصلحة الوطنية والوفاء بالتزاماتها الدستورية. وأشجع على مواصلة هذه الآليات توخياً للتوصل إلى توافق من خلال عمليةٍ جامعة تحظى بأوسع دعم ممكن، بغية المساعدة في وضع البلد على مسار مستدام نحو الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

78 - وعلاوة على ذلك، أحث جميع الجهات المعنية السياسية والاقتصادية والمالية على التعجيل في تنفيذ الإصلاحات التي تلبي احتياجات الشعب اللبناني وتطلعاته وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق على مستوى خبراء صندوق النقد الدولي. إن ضخامة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تجبر القادة اللبنانيين على العمل بعزم وبشكل عاجل.

79 - ويشكل امتلاك اسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، وهو أمر يواصل الاعتراف به حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، انتهاكا مستمرا وخطيرا للقرار 1701 (2006). وإني أهيب بالحكومة اللبنانية أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، اللذين يطالبان بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وأكرر دعوتي إلى ضرورة معالجة العناصر العالقة في القرار 1701 (2006) وقضية الاستراتيجية الدفاعية الوطنية من خلال حوار وطني وأشجع الجهات الفاعلة المعنية داخل لبنان على تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ومن المهم تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة من مؤتمر الحوار الوطني اللبناني المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

80 - ومن دواعي القلق البالغ استمرار وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، بما في ذلك ما لوحظ في حقول الرماية. ويمثل وجود الأسلحة واستخدامها الفعلي في حقول الرماية الخارجة عن سيطرة الدولة انتهاكا خطيرا للقرار 1701 (2006). إن استمرار عدم تمكن القوة المؤقتة من الوصول إلى حقول الرماية أمر غير مقبول.

81 - ويواصل الجيش اللبناني وغيره من الأجهزة الأمنية التابعة للدولة الحفاظ على الاستقرار والأمن في ظل ظروف صعبة. وأرحب بالجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة التي تمسّ الحاجة إليها، سواء كانت عينية أو من خلال المساهمات المالية. ويمكن لإنشاء آلية للأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم المالي في حالات الطوارئ وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أن يساعد في

صون جاهزية قطاع الأمن وقدراته العملياتية. وأشجع الشركاء على النظر في المساهمة بموارد مالية تستكمل الالتزامات القائمة بهذه الآلية. وأرحب أيضا بمعاودة قيام القوة المؤقتة بتزويد الجيش اللبناني في الجنوب بالدعم غير الفتاك، عملا بالقرار 2650 (2022). إن توفير الوقود والغذاء والإمدادات الطبية والدعم اللوجستي يساعد في الحفاظ على الجاهزية العملياتية للجيش اللبناني. وأحث على زيادة المساعدة المقدمة إلى الجيش اللبناني، باعتباره القوات المسلحة الشرعية الوحيدة في لبنان، وإلى جميع الأجهزة الأمنية للدولة.

82 - ودعماً لبسط سلطة الدولة، يلزم التعجيل في إحراز تقدم في الحوار الاستراتيجي بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني. ومن المهم أن تُترجم الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى تنمية القدرات ونقل المسؤوليات إلى إجراءات ملموسة. ومع التسليم بوضوح بالقيود المالية الحالية، فإن الدعوات إلى الحصول على أموال دولية إضافية يتطلب أيضا إثبات مزيد من الالتزام من جانب السلطات اللبنانية بنشر فعال ودائم للجيش اللبناني. وفي هذا الصدد، نرحب بتوفير مزيد من الأفراد والتدريب للفوج النموذجي وبوضع مناهج تدريبية للبحرية اللبنانية.

83 - ويساورني القلق إزاء استمرار الحوادث على طول الخط الأزرق، بما في ذلك إطلاق النار في الهواء، واستخدام القنابل الدخانية والصوتية والأسلحة في اتجاه الخط الأزرق، وإلقاء الحجارة. فكل حادث من تلك الحوادث يمكن أن يؤدي إلى تصعيد تترتب عليه عواقب وخيمة. وعلى غرار ذلك، أدى إطلاق المسيَّرات نحو حقل كاريش البحري في 2 تموز/يوليه إلى زيادة حدة التوتر وزيادة خطر سوء التقدير وهدد الاستقرارَ الحذر.

84 - ورغم بعض التحسن الذي طرأ منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، لا تزال الحوادث التي تؤثر على حرية تنقل القوة المؤقتة تثير القلق. وأرحب بجهود القوة المؤقتة الرامية إلى توضيح أحكام القرار 2650 (2022) بشأن استقلالية دوريات البعثة. ولا يزال من المهم أن تساعد السلطاتُ اللبنانية في دحض المفاهيم غير الدقيقة وأن تنشر فهم ولاية البعثة في أوساط المجتمعات المحلية، بما في ذلك حريتها في التنقل، سواء مع الجيش اللبناني أو بصورة مستقلة.

85 - وأرحب بتدخل السلطات اللبنانية لتيسير وصول القوة إلى الخط الأزرق بالقرب من المواقع التي وضعت فيها حاويات وغير ذلك البنى التحتية على مقربة من الخط الأزرق. وأكرر تأكيد التزام الجيش اللبناني بتيسير وصول القوة المؤقتة إلى جميع المناطق التي تطلبها البعثة، وضرورة قيام الحكومة اللبنانية بالتحقيق في أي قيود على حركة القوة المؤقتة. وكما أعيدَ تأكيدُه في الفقرة 16 من القرار 2650 (2022)، من الأهمية بمكان لتنفيذ الولاية [كفالة] "الاحترام التام لحرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع عملياتها ووصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق بكامل أجزائه وعدم إعاقتهما".

86 - وأعرب عن قلقي البالغ إزاء قيام أفراد بإطلاق ألعاب نارية في اتجاه طائرات هليكوبتر تابعة للقوة في مناسبتين بالقرب من حقل الرماية في دير عامص، فضلا عن قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بتوجيه الأسلحة والليزر نحو أفراد القوة. وأرحب بالجهود التي تبذلها البعثة لضمان مشاركة أكثر انتظاما في معالجة المسائل المثيرة للقلق، بما في ذلك مع الطرفين. ويقع التزام على الطرفين بضمان سلامة أفراد القوة المؤقتة ومحاسبة مَن يهاجمون حفظة السلام.

87 - ولا تزال الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني من قبل الطائرات والمسيَّرات الإسرائيلية مدعاة للقلق البالغ. فعمليات التحليق هذه تشكِّل انتهاكا للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وتكدّر حياة السكان اللبنانيين وتقوض مصداقية القوة المؤقتة. وأكرر إدانتي لجميع انتهاكات السيادة اللبنانية. وأدعو حكومة إسرائيل مرة أخرى إلى وقف كل عمليات التحليق فوق الإقليم اللبناني.

88 - إن الاحتلال المستمر لشمال قرية الغجر ولمنطقة مجاورة لها شمال الخط الأزرق، فضلا عن الأعمال التي تقوم بها هناك قوات الدفاع الإسرائيلية، تشكل انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006) ويجب أن تتوقف. وأحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على الوفاء بالتزامها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من شمال الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

89 - لقد انقضت سنتان على انفجار مرفأ بيروت من دون أن يحاسَب أحد. لذا، أناشد السلطات اللبنانية بأن تقوم بكل الخطوات اللازمة لتذليل العقبات التي تعوق اختتام تحقيق محايد وشامل وشفاف. وعلى غرار ذلك، فإن القضية التي لم تحل بعد والمتعلقة بقتل لقمان سليم وعدم إحراز تقدم في التحقيق في اشتباكات الطيونة يبعثان على القلق. وأكرر دعوتي البرلمان إلى التعجيل في الجهود الرامية إلى اعتماد تشريعات متماشية مع المعايير الدولية تعزز استقلالية القضاء.

90 - وأدعو الحكومة اللبنانية إلى التقيد بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام 2012، وأدعو جميع الأحزاب اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدينُ تنقُّل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية في انتهاكٍ للقرار 1701 (2006).

91 - ويساورني القلق إزاء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في لبنان. إن وضع الناس العاديين يزداد سوءاً يوما بعد يوم إذ تتخبط البلاد في الانهيار الاقتصادي والمالي وكوفيد-19، والآن، في تفشي الكوليرا. وتهدد هذه الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها في لبنان بدفع مزيد من الناس إلى الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ولا يزال الدعم المستمر من مجتمع المانحين الدوليين للمساعدة في التصدي للتحديات المتزايدة التي يواجهها السكان في لبنان حيويا.

92 - إنني أقدّر كرم الضيافة والكرم المستمرين اللذين ما برح لبنان يقدمهما إلى أعداد كبيرة من اللاجئين على مدى عقود، وأشكر الجهات المانحة على دعمها المستمر. ومع ملاحظ أن الأزمة الاقتصادية الحادة لها تأثير على حياة المواطنين اللبنانيين واللاجئين على حد سواء، فمن الأهمية بمكان الإبقاء على استجابة من الجهات المانحة تتناسب والمسؤولية التي يتحملها لبنان لضمان عدم تقلص مساحة الحماية أكثر فأكثر. ورغم مواصلة الأمم المتحدة وشركائها العمل على تهيئة الظروف الملائمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين، لا يزال من الضروري احترام الإجراءات القانونية الواجبة ومبدأ عدم طرد اللاجئين وكرامتهم.

93 - ويؤكد تزايد الفقر بين لاجئي فلسطين والاحتجاجات المكثفة على الحاجة إلى توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للأونروا. وأحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لدعم الوكالة حتى تستطيع مواصلة تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الطارئة وكفالة حماية أوساط لاجئي فلسطين.

94 - وأرحب بالزيادة في عدد النساء المنتشرات في القوة المؤقتة، فهي تسهم في زيادة انتشار ومشاركة النساء النظاميات في عمليات السلام وتسرّع التقدم نحو تحقيق الأهداف الجنسانية المحددة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028.

95 - وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات للقوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأعرب عن تقديري لمنسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان يوانا فرونيتسكا ولموظفي مكتبها؛ وللواء آرولدو لاسارو ساينس، رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، والأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في القوة المؤقتة تحت قيادته؛ وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

Annex I*

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 21 June to 2 November 2022

1. In paragraph 16 of resolution 2650 (2022), the Security Council urged the parties to ensure the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations including access to all parts of the Blue Line are fully respected and unimpeded. It also called on the Government of Lebanon to facilitate prompt and full access to sites requested by the Mission for the purpose of swift investigations, including several Green Without Borders sites, the tunnels crossing the Blue Line (as reported in my S/2019/237), and the aforementioned firing ranges, in line with resolution 1701 (2006), while respecting Lebanese sovereignty.

2. During the reporting period, UNIFIL conducted an average of 6,401 monthly patrols during the day and night, of which 2,683 (41.9 per cent) were foot patrols. The Mission conducted an average of 2,157 patrols each month along the Blue Line, both by vehicle and on foot (48 and 52 per cent, respectively). In addition, the Mission conducted an average of 64 helicopter patrols, 928 inspection activities, including the conduct of temporary and permanent checkpoints, and counter rocket launching operations each month. While the freedom of movement of UNIFIL was respected in most cases, the Mission continued to experience some restrictions, mostly verbal threats, as detailed below.

3. The Lebanese Armed Forces continued to object to some patrol routes proposed by UNIFIL to expand its presence outside main routes and municipal centres on the grounds that they were either private roads or areas of strategic importance to the Lebanese Armed Forces. UNIFIL has consistently followed up on reported incidents with the appropriate authorities. It continuously engages with the Lebanese Armed Forces to secure freedom of movement and unrestricted access to all areas within its area of operations.

4. After an increase in the number of incidents impacting UNIFIL's freedom of movement in December 2021, UNIFIL experienced a decrease in such incidents from July 2022, except for a temporary increase in incidents in the first two weeks of September. Individuals shouted and made unfriendly gestures at UNIFIL patrols on at least 25 occasions. Stones were thrown at UNIFIL patrols on 13 occasions. Where verbal aggression or gesticulation was accompanied by damage to UNIFIL property or impacted the conduct of a patrol, the incidents are noted in this annex.

Access to all locations of interest

5. In October, UNIFIL regained access to the part of the Blue Line that had been temporarily restricted by containers or prefabricated buildings. UNIFIL is yet to gain access to several other sites of interest, including the firing ranges observed by the Mission's air reconnaissance patrols, as well as a number of Green without Borders sites close to the Blue Line. Repeated formal requests have been made to the Lebanese Armed Forces. Access to those locations is required both in connection with investigations and as part of the Mission's daily monitoring of the Blue Line, as mandated under resolution 1701 (2006) and recalled in resolution 2650 (2022).

* Circulated in the language of submission only and without formal editing.

Freedom of Movement incidents

6. On 21 June, several individuals, who had been observed crossing the Blue Line, entered a UNIFIL observation tower in Shab'a (Sector East). One of the individuals seized a cell phone from one of the peacekeepers but handed it back after having looked through the photos on the phone.

7. On 22 June, an individual in civilian clothes exited a building and shouted at Observer Group Lebanon personnel in near Ayta al-Sha'b (Sector West). The individual also spoke on a handheld radio. Following this, the patrol left the location. UNIFIL contacted the local mayor about the incident. The mayor asked for the exact location of the incident in order to address the matter.

8. On 24 June, an Observer Group Lebanon patrol observed a new iron chain across a dirt road near Majidiyah (Sector East), blocking access to a site where four individuals in civilian clothes were observed setting up a camp. Another UNIFIL patrol was sent to the area to monitor the situation. As they arrived at the site, six individuals with two motorbikes started gesticulating and urging the patrol to leave the area. When the patrol drove away, the individuals followed them on a motorbike. Following a UNIFIL request, the Lebanese Armed Forces sent personnel to the area. Subsequently, UNIFIL and the Lebanese Armed Forces have patrolled the road along which the camp is located on a daily basis.

9. On 20 July, a UNIFIL patrol team, while waiting for the Lebanese Armed Forces at a "meet up" point in Bayt Yahun (Sector West) in order to conduct a joint patrol, was surrounded by around ten individuals in civilian clothes, with five vehicles, who asked the patrol to leave the area. Some of the individuals were agitated and hit the patrol vehicles with their hands. Shortly thereafter, the Lebanese Armed Forces arrived, and UNIFIL and the Lebanese Armed Forces initiated their planned patrol.

10. On 9 August, an individual in civilian clothes approached a checkpoint which had been set up by the Lebanese Armed Forces and UNIFIL in the vicinity of Dayr Qanun (Sector West). The individual requested the Lebanese Armed Forces and UNIFIL peacekeepers to move their vehicles. After doing so, and after the Lebanese Armed Forces had left the location, the same individual again approached the UNIFIL peacekeepers and, with gestures and verbal aggression, told them to leave the area. The UNIFIL patrol left the area.

11. On 22 August, a UNIFIL patrol which was dispatched to locate the suspected launch site of suspected mortar fire (detailed in paragraph 2 in the body of this report) encountered six individuals, three of whom carried assault rifles, who gestured to the patrol to leave the area. Two concrete buildings, one with antenna on the roof, were also observed at the location amidst heavy vegetation. Another UNIFIL patrol dispatched in connection with the same suspected mortar firing visited the suspected impact point, in coordination with the Lebanese Armed Forces, but no remnants of a mortar round were found. A UNIFIL visit to the suspected launch site is pending facilitation by the Lebanese Armed Forces.

12. On 23 August, a UNIFIL vehicle patrol was stopped by three individuals in civilian clothes in the vicinity of Shab'a (Sector East). The individuals approached the UNIFIL patrol, made threatening hand gestures and told the patrol to leave the location and not to come to this area again. Following this, the peacekeepers bypassed the location and continued their patrol.

13. On 3 September, a UNIFIL patrol encountered six individuals in civilian clothes in the vicinity of Hanin (Sector West). One of the individuals threw a stone towards one of the UNIFIL vehicles, breaking a rear window of the vehicle, without causing any injury to UNIFIL personnel. UNIFIL informed the Lebanese Armed Forces.

14. On 7 September, six individuals in civilian clothes blocked the road of a UNIFIL patrol in Rumaysh (Sector West) by placing stones across the road. The individuals, who behaved in a calm manner, demanded the presence of the Lebanese Armed Forces. Subsequently, the Lebanese Armed Forces arrived, and the individuals cleared the road and allowed the peacekeepers to proceed.

15. On 13 September, 12 individuals in civilian clothes stopped an Observer Group Lebanon patrol near a Green Without Borders site in Ayta al-Sha'b. The patrol informed the individuals about their mandate and mission. The individuals responded that they were familiar with the mandate and the difference between Observer Group Lebanon and UNIFIL. They added that, while they had allowed Observer Group Lebanon to pass the area in the past, they had now been instructed to stop all United Nations vehicles not escorted by the Lebanese Armed Forces. Following this, the peacekeepers bypassed the area and continued their patrol, as planned.

16. On 17 September, an Observer Group Lebanon foot patrol was stopped by three individuals in civilian clothes, exiting a container in Al Naqoura (Sector West). The individuals informed the patrol that they had been instructed to not let anybody pass through the location. The Observer Group Lebanon personnel then left the location and continued its patrol.

17. On 24 September, two individuals blocked the road of Observer Group Lebanon patrol by placing their vehicle across the road in the vicinity of Aytarun (Sector East). The individuals also made unfriendly gestures towards the patrol. The patrol was able to drive around the vehicle and continue its movement.

18. On 26 September, six individuals in civilian clothes with two vehicles and two motorcycles tried to block a UNIFIL Military Police vehicle in the vicinity of As Sultaniyah (Sector West). The UNIFIL team was waiting for the arrival of a joint UNIFIL-Lebanese Armed Forces patrol. The UNIFIL personnel managed to avoid the obstruction and left the area.

19. On 29 September, a UNIFIL air reconnaissance patrol observed three individuals in civilian clothes outside a building near the firing ranges in Dayr Amis (Sector West). When the patrol flew near the building, the individuals launched what appeared to be fireworks towards the UNIFIL helicopter. There was no impact with the helicopter, but the air reconnaissance patrol left the area. UNIFIL formally protested the incidents in a letter to the Lebanese Armed Forces Commander.

20. On 3 October, a UNIFIL air reconnaissance patrol observed two individuals in civilian clothes outside a building in the vicinity of the firing range in Dayr Amis (Sector West). When the UNIFIL helicopter flew near the building, the crew detected smoke under and in front of the UNIFIL helicopter, resembling smoke from a flare. No damage to the UNIFIL helicopter was reported. Subsequently, the air patrol left the area. UNIFIL formally protested the incidents in a letter to the Lebanese Armed Forces Commander.

21. On 18 October, three individuals exiting a container near Ramiyah (Sector West) shouted aggressively at an Observer Group Lebanon team moving on foot towards a Blue Line barrel that they could not approach the barrel unless they were escorted by the Lebanese Armed Forces. The patrol members perceived the attitude of the individuals as aggressive and left the area. The following day, however, a UNIFIL patrol accompanied by the Lebanese Armed Forces visited the Blue Line barrel without incident.

22. On 22 October, a UNIFIL patrol observed approximately nine individuals in the vicinity of Al Jibbayn (Sector West). Three of them threw five stones towards the

patrol vehicles. One stone hit and damaged the left rear window of the patrol's first vehicle with no injuries to any UN personnel. The patrol returned to its base.

23. On 28 October, an Observer Group Lebanon foot patrol in the vicinity of Ramyah (Sector West) was approached by three individuals who had come out of a nearby Green without Borders container. They told the patrol that they could not visit the Blue Line at location B30 without a Lebanese Armed Forces escort. The Observer Group Lebanon personnel informed the individuals that they do not conduct patrols together with the Lebanese Armed Forces. However, the individuals insisted that United Nations personnel visiting B30 must be accompanied by the Lebanese Armed Forces. Following this, the Observer Group Lebanon personnel left the area. The Lebanese Armed Forces was informed.

Annex II

Implementation of the arms embargo

1. In paragraph 22 of its resolution 2650 (2022), the Security Council recalled paragraph 15 of resolution 1701 (2006), according to which all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States on allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution 1701 (2006).

2. Paragraph 15 of resolution 1701 (2006) stipulates that all States shall take the necessary measures to prevent, inter alia, the sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related material of all types. During the reporting period, no new information was shared with the Secretariat in this regard.

3. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution 1701 (2006) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution 1701 (2006) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution 1701 (2006).